

دور الاقتصاد في إدارة الموارد والبيئة:

وفقا للنظرية الاقتصادية إن هناك حجما أمثل لاستخدام أي مورد وفقا لسياسة معينة عن مدى التأثير المقبول لاستخدامه خاليا على الأجيال القادمة. أو يمكن القول أن هناك معدل استخدام (أو تلوث) أمثل لتحقيق معدل محدد من النمو الاقتصادي، فهذان المتغيران هما من أهم الجوانب الاقتصادية التي تحاول النظرية الاقتصادية تفسيرهما. كما أن النظرية الاقتصادية تحدد السياسات المثلى التي يجب اتباعها لتصحيح مسار استهلاك مورد ما أو لتعديل تلوث أو إهلاك أحد مكونات النظام البيئي.

أهمية دراسة اقتصاديات الموارد:

تتبع أهمية دراسة اقتصاديات الموارد والبيئة من عدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وتخطيطية من أهمها:

- ضرورة المحافظة على موارد المجتمع المتاحة واستغلالها الاستغلال الأمثل.
- أهمية تجنب الأزمات الاقتصادية وتقديم الأساس الصحيح للتخطيط الاقتصادي والبيئي بعيد المدى.
- إن عدم القدرة على تصحيح أخطاء استخدام الموارد أو عدم القدرة على الاسترجاع يجعل دراسة وتحليل الموارد الطبيعية والبيئية ضرورة لبقاء الإنسان ورفاهيته.
- إن حالة عدم التأكد المصاحبة لقضايا ومشكلات الموارد والبيئة تحتم دراستها لاستغلالها بشكل أمثل.
- أن المحافظة على مستقبل الرفاهية لأي مجتمع تعتمد على كفاءة استغلاله لموارده المتاحة وتوزيع استخدامها زمنيا ومكانيا وقطاعيا، وهذا غير ممكن دون معرفة الأسس العلمية والتطبيقية الممكنة لذلك.
- ظهور أزمات عالمية كأزمة الطاقة والغذاء والمديونية والتلوث ، وكلها تعد امتدادا لعدم استغلال الموارد المتاحة بشكل أمثل.
- المشكلة السكانية
- إن استهلاك أو استغلال الموارد الطبيعية والبيئية غالبا ما يؤدي إلى مخرجات مصاحبة تسمى آثارا خارجية، هذه الآثار تسمى خارجيات لأنها لا تكون غالبا مقصودة، ولكنها تنتج مصاحبة لاستخدام

المورد، وهي غالبا ما تكون ذات آثار سلبية تؤثر على الرفاه الاقتصادي للمجتمع ككل إذا لم يتم تصحيح آثارها بالسياسات الاقتصادية الصحيحة.

- الخسائر الهائلة المتوقعة من تغير المناخ الكوني المتوقع حدوثه كنتيجة لزيادة استخدام الوقود المحترق أو غازات البيت الزجاجي.